

الباب الاول من كتاب الاعتصام^{٥٤}

﴿ في تعريف البدع وبيان معناها وما اشتق منه لفظا ﴾

وأصل مادة « بدع » للاختراع على غير مثال سابق، ومنه قول الله تعالى « بديع السموات والارض » أي مخترعها من غير مثال سابق متقدم، وقوله تعالى « قل ما كنت بدعاً من الرسل » أي ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله الى العباد بل تقدمني كثير من الرسل، ويقال: ابتدع فلان بدعة يعني ابتداء طريقة لم يسبقه اليها سابق. و: هذا امر بديع، يقال في الشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن فكانه لم يتقدمه ما هو مثله ولا ما يشبهه

ومن هذا المعنى سميت البدعة بدعة، فاستخرجها للسلوك عليها هو الابتداع وهيئتها هي البدعة، وقد يسمى العمل المعمول على ذلك الوجه بدعة. فمن هذا المعنى سمي العمل الذي لا دليل عليه في الشرع بدعة، وهو إطلاق أخص منه في اللغة حسبما يذكر بحول الله

ثبت في علم الاصول ان الاحكام المتعلقة بأفعال العباد وأقوالهم ثلاثة: حكم يقتضيه معنى الامر كان للايجاب أو النذب، وحكم يقتضيه معنى النهي كان للكرهية أو التحريم، وحكم يقتضيه معنى التخيير وهو الاباحة. فأفعال العباد وأقوالهم لا تعدو هذه الاقسام الثلاثة: مطلوب فعله، ومطلوب تركه، ومأذون في فعله وتركه. والمطلوب تركه لم يطلب

(* الكتاب للإمام أبي اسحاق الشاطبي الاندلسي صاحب كتاب (المواقفات) في أصول الشريعة وحكمها وهو يطبع الآن بمطبعة المنار على نفقة دار الكتب الخديوية التابعة لبطانة المعارف المصرية، فنشر علماء الاسلام بذلك، ونشر لهم هذا النموذج منه

الا لكونه مخالفاً للقسمين الاخيرين ، لكنه على ضريين (أحدهما) أن يطلب تركه وينهى عنه لكونه مخالفة خاصة مع مجرد النظر عن غير ذلك ، وهو ان كان محرماً سمي فعله موصية وإثماً ، وسمي فاعله عاصياً وآثماً ، وإلا لم يسم بذلك ، ودخل في حكم الفحوا حسبما هو مبين في غير هذا الموضوع . ولا يسمي بحسب الفعل جائزاً ولا مباحاً لان الجمع بين الجواز والنهي جمع بين متنافيين (والثاني) أن يطلب تركه وينهى عنه لكونه مخالفة لظاهر التشريع من جهة ضرب الحدود وتعيين الكيفيات والتزام الهيئات المعينة أو الازمنة المعينة مع الدوام ونحو ذلك .

وهذا هو الابتداع والبدعة ويسمى فاعله مبتدعاً - فالبدعة إذن عبارة عن « طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه » وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة وإنما يخصها بالعادات . وأما على رأي من أدخل الاعمال العادية في معنى البدعة فيقول : « البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية ، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية » . ولا بد من بيان ألفاظ هذا الحد : فالطريقة والطريق والسبيل والسنن هي بمعنى واحد ، وهو مارسم للسلوك عليه . وإنما قيدت بالدين لانها فيه تخترع واليه يضيفها صاحبها ، وأيضا فلو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص لم تسم بدعة كاحداث الصنائع والبلدان التي لا عهد بها فيما تقدم .

ولما كانت الطرائق في الدين تنقسم - فمنها ما له أصل في الشريعة . ومنها ما ليس له أصل فيها - خص منها ما هو المقصود بالحد وهو القسم المخترع ، أي طريقة ابتدعت على غير مثال تقدمها من الشارع ، اذ

البدعة إنما خاصتها أنها خارجة عما رسمه الشارع . وبهذا القيد انفصلت عن كل ما ظهر لبادي الرأي أنه مخترع مما هو متعلق بالدين ، كعلم النحو والتعريف ومفردات اللغة وأصول الدين ، وسائر العلوم الخادمة للشريعة . فانها وان لم توجد في الزمان الأول فأصولها موجودة في الشرع ، اذ الامر بأعراب القرآن منقول وعلوم اللسان هادية للصواب في الكتاب والسنة فحقيقتها اذاً انها فقه التعمد بالالفاظ الشرعية الدالة على معانيها كيف تؤخذ وتؤدى

وأصول الفقه إنما معناها استقرار كليات الأدلة حتى تكون عند المجتهد نصب عين وعند الطالب سهلة التمس .

وكذلك أصول الدين وهو علم الكلام إنما حاصله تقرير الأدلة القرآن والسنة أو ما ينشأ عنها في التوحيد وما يتعلق به ، كما كان الفقه تقريراً لادلتها في الفروع العبادية . (فان قيل) . فان تصنيفها على ذلك الوجه مخترع . (فالجواب) : ان له أصلاً في الشرع ، ففي الحديث ما يدل عليه ،

ولو سلم انه ليس في ذلك دليل على الخصوص فالشرع بجماته يدل على اعتباره ، وهو مستمد من قاعدة المصالح المرسله ، وسيأتي بسطها بحول الله فعلى القول بإثباتها أصلاً شرعياً لا إشكال في أن كل علم خادم للشريعة داخل تحت أدلته التي ليست بماخوذة من جزئي واحد . فليست ببدعة البتة وعلى القول بنفيها لا بد أن تكون تلك العلوم مبتدعات . واذا دخلت في علم البدع كانت قبيحة لان كل بدعة ضلالة من غير إشكال ، كما يأتي بيانه ان شاء الله

ويلزم من ذلك ان يكون كتب المصحف وجمع القرآن قبيحا ، وهو

باطل باجماع ، فليس اذا بدعة . ويلزم أن يكون له دليل شرعي ، وليس الا هذا النوع من الاستدلال ، وهو المأخوذ من جملة الشريعة .
وإذا ثبت جزئي في المصالح المرسله ، ثبت مطلق المصالح المرسله .
فعلى هذا لا ينبغي أن يسمى علم النحو أو غيره من علوم اللسان أو علم الاصول أو ما أشبه ذلك من العلوم الخادمة للشريعة بدعة أصلا .
ومن سباه بدعة فيما على المجاز كما سعى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قيام الناس في ليالي رمضان بدعة ، وإما جهلا بمواقع السنة والبدعة . فلا يكون قول من قال ذلك معتدا به ولا معتمدا عليه .

وقوله في الحد « تضاهي الشرعية » يعني انها تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون في الحقيقة كذلك ، بل هي مضادة لها من أوجه متعددة .
منها وضع الحدود كالناذر للصيام قائما لا يقعد ، ضاحيا لا يستظل .
والاختصاص في الانقطاع للعبادة ، والاقصار من المأكل والملبس على صنف دون صنف من غير علة .

ومنها التزام الكيفيات والهيآت المعينة ، كالذكر هيئة الاجتماع على صوت واحد ، واتخاذ يوم ولا دة النبي صلى الله عليه وسلم عيداً ، وما أشبه ذلك .
ومنها التزام المبادات المعينة في أوقات معينة لم يوجد لها ذلك التعيين في الشريعة ، كالتزام صيام يوم النصف من شعبان وقيام ليلته^(١)

(١) هذا هو الصواب ولا يعتن أحد بتوجيه الخطباء الجاهلين في ذلك ، ولا بالحديث الذي يذكره على منابرهم وهو « اذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها ، فان الله ينزل فيها لغروب الشمس الى سماء الدنيا فيقول : ألا من مستغفر فأغفر له ! ألا مسترزق فأرزقه ! ألا مبتلى فأعاقبه ! ألا كذا =

وَم أوجه تضاهي بها البدعة الأمور المشروعة فلو كانت لاتضاهي الأمور المشروعة لم تكن بدعة لأنها تصير من باب الأفعال العادية وأيضاً فإن صاحب البدعة إنما يبتدعها ليضاهي بها السنة حتى يكون ملبساً بها على الغير ، أو تكون هي مما تنبس عليه بالسنة ، إذ الإنسان لا يقصد الاستتباع بأمر لا يشابه المشروع ، لأنه إذ ذاك لا يستجاب به في ذلك الابتداع قعاً ، ولا يدفع به ضرراً ، ولا يجيبه غيره إليه . ولذلك تجد المبتدع ينتصر لبدعته بأمر تخيل التشريع ولو بدعوى الاقتداء بفلان المعروف منصبه في أهل الخير

فأنت ترى العرب الجاهلية في تعبير ملة إبراهيم عليه السلام كيف تأولوا فيما أحدثوه احتجاجاً منهم ، كقولهم في أصل الإِشراك (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زُلْفَى) وكرتكت الحُسن الوقوف بعرفة لقولهم : لا نخرج من الحرم اعتداداً بحرمته . وطواف من طاف منهم بالبيت عرياناً قائلين . لا نطوف بذياب عصينا الله فيها . وما أشبه ذلك مما وجهوه ليصبروه بالتوجيه كالشروع ، فما ظنك بمن عدَّ أو عدَّ نفسه من خواص أهل الملة ؟ فهم أخرى بذلك ، وهم المخطئون وظنهم الإصابتة . وإذا تبين هذا ظهر أن مضاهاة الأمور المشروعة ضرورة الأخذ في أجزاء الحد وقوله « يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى » هو تمام

معنى البدعة إذ هو المقصود بتشريدها

= ألاكذا ، حتى يطلع الفجر » فإن هذا حديث واه أو موضوع رواه ابن ماجه وعبد الرزاق عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي سبرة وقد قال فيه ابن معين والامام أحمد انه يضع الحديث . نقل ذلك محشي سنن ابن ماجه عن الزوائد . وواقفه الذهبي في الميزان في الامام أحمد ، وذكر عن ابن معين انه قال فيه : ليس حديثه بشيء . وقال النسائي « متروك »

وذلك ان أصل الدخول فيها بحث على الانقطاع الى العبادة والترتيب في ذلك، لان الله تعالى يقول: (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) فكان المتدع رأى ان المقصود هذا المعنى، ولم يتبين له ان ما وضعه الشارع فيه من القوانين والحدود كاف، فرأى من نفسه انه لا بد لما أطلق الامر فيه من قوانين منضبطة، وأحوال مرتبطة، مع ما يدخل النفوس من حب الظهور أو عدم مطمته، فدخلت في هذا الضبط شائبة البدعة.

وأيضاً فان النفوس قد تملأ وتسام من الدوام على العبادات المرتبة، فاذا جدد لها أمر لا تعده حصل لها نشاط آخر لا يكون لها مع البقاء على الامر الاول. ولذلك قالوا « لكل جديد لذة » بحكم هذا المعنى، كما قال: « كما يحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور، فكذلك يحدث لهم مرغبات في الخير بقدر ما حدث لهم من الفجور »

وفي حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه: فيوشك قائل أن يقول ما هم بمتبعي فيتبعوني وقد قرأتك القرآن فلا يتبعني حتى أبتدع لهم غيره فإياكم وما ابتدع فإن ما ابتدع ضلالة^(١)

وقد تبين بهذا القيد أن البدع لا تدخل في العادات. فكل ما اخترع من الطرق في الدين مما يضاهاى المشروع ولم يقصد به التمسك فقد خرج عن هذه التسمية، كالمغارم الملازمة على الاموال وغيرها على نسبة مخصوصة وقدر مخصوص مما يشبه فرض الزكوات ولم يكن اليها ضرورة.

وكذلك اتخاذ المناخل وغسل اليد بالأشنان وما أشبه ذلك من الامور التي لم تكن قبل، فانها لا تسمى بدعاً على احدى الطريقتين

(١) كذا في الاصل فليراجع الحديث وليضبط

وأما الحد على الطريقة الأخرى فقد تبين معناه الإقوله: يقصد بها ما يقصد بالطريقة الشرعية. ومعناه أن الشريعة إنما جاءت لمصالح العباد في عاجلتهم وآجلتهم لتأثيرهم في الدارين على أكل وجوهها، فهو الذي يقصده المبتدع ببدعته. لأن البدعة إما أن تتعلق بالعادات أو العبادات، فإن تعلقت بالعادات فأما أراد بها أن يأتي تبديده على أبلغ ما يكون في زعمه ليفوز بأتم المراتب في الآخرة في ظنه. وإن تعلقت بالعادات فكذلك لأنه إنما وضعها لتأتي أمور دنياه على تمام المصلحة فيها. فمن يجعل المناخل في قسم البدع فظاهر أن التمتع عنده بلذة الدقيق المنخول أتم منه بغير المنخول وكذلك البنات المشيدة المختلفة، التمتع بها أبلغ منه بالحشوش والحرب: ومثله المصادرات في الأموال بالنسبة إلى أولى الأمر، وقد أبحاث الشريعة التوسع في التصرفات، فيمد المبتدع هذا من ذلك.

وقد ظهر معنى البدعة وما هي في الشرع والحمد لله

فصل

وفي الحد أيضا معنى آخر مما ينظر فيه. وهو أن البدعة من حيث قيل فيها: أنها طريقة في الدين مخترعة - إلى آخره - يدخل في عموم لفظها البدعة التركية، كما يدخل فيه البدعة غير التركية، فقد يقع الابتداع بنفس الترك تحريما للمتروك أو غير تحريم، فإن الفعل مثلا قد يكون حلالا بالشرع فيجرمه الإنسان على نفسه أو يقصد تركه قصدا.

فهذا الترك إما أن يكون لأمر يعتبر مثله شرعا أولا، فإن كان لأمر يعتبر فلا حرج فيه، إذ معناه أنه ترك ما يجوز تركه أو ما

يطلب بتركه^(١) كالذي يحرم على نفسه الطعام الفلاني من جهة أنه يضره في جسمه أو عقله أو دينه وما أشبه ذلك ، فلا مانع هنا من الترك . بل ان قلنا بطلب التداوي للمريض فان الترك هنا مطلوب ، وان قلنا بإباحة التداوي فالترك مباح . فهذا راجع الى العزم على الحمية من المضرات . وأصله قوله عليه السلام « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج — إلى ان قال — ومن لم يستطع فعليه بالصوم »^(٢) الذي يكسر من شهوة الشباب حتى لا تطغى عليه الشهوة فيصير الى العنت .

وكذلك اذا ترك ما لا بأس به حذرا مما به البأس فذلك من أوصاف المتقين ، وكترك المتشابه حذرا من الوقوع في الحرام واستبراء للدين والعرض وان كان الترك لغير ذلك ، فاما أن يكون تدينا أو لا . فان لم يكن تدينا فالتارك عابث بتحريمه الفعل أو بعزيمته على الترك . ولا يسمى هذا الترك بدعة اذ لا يدخل تحت لفظ الحد إلا على الطريقة الثانية القائلة :

(١) لم يظهر لنا معنى الباء فالظاهر انها زائدة من الناسخ
 (٢) تمة الحديث بعد كلمة الصوم « فانه له وجاء » فقوله « الذي يكسر من شهوة الشباب » الخ من كلام المصنف يبين به علة كون الصوم وجاء . وهو إضعاف الشهوة على رأي الجمهور ، وهو لا يظهر الا في الصوم الكثير مع التقشف والاكتفاء عند الفطر بقليل الطعام ، والا فان الصوم من اسباب الصحة وزيادة القوة ، حتى في المعيشة المعتدلة : وحينئذ يكون وجه الشبه بين الوجاء الذي هو دق عروق خصتي الفحل المضعف أو المزيل لشهوته وبين الصوم هو كون الصوم سبب التقوى كما قال الله تعالى في تعليل فرضيته « لعلكم تتقون » فن اكثر من الصوم وترك ما يشتهي من الطعام والشراب المباحين لوجه الله تعالى يستفيد فائدتين احدهما ملكة مراقبة الله تعالى الذي يترك طعامه وشرابه لأجله ، والثانية ملكة ترك الشهوات التي يحتاج اليها كل يوم فتقوى ارادته وعزيمته ، فيسهل عليه ترك سائر الشهوات ومنه غض بصره واحصان فرجه

ان البدعة تدخل في العادات. واما على الطريقة الأولى فلا يدخل. لكن هذا التارك يصير عاصيا بتركه أو باعتقاده التحريم فيما أحل الله وأما ان كان الترك تدينا فهو الابتداع في الدين على كلتا الطريقتين، إذ قد فرضنا الفعل جائزا شرعا فصار الترك المقصود معارضة للشارع في شرع التحليل. (١) وفي مثله نزل قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) فهي أولا عن تحريم الحلال. ثم جاءت الآية تشعر بأن ذلك اعتداء، وأن من اعتدى لا يحبه الله

وسأتي للآية تقرير ان شاء الله. لأن بعض الصحابة هم ان يحرم على نفسه النوم بالليل، وآخر الاكل بالنهار، وآخر إتيان النساء، وبعضهم هم بالاختصاص، مبالغة في ترك شأن النساء. وفي امثال ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم « من رغب عن سنتي فليس مني » فاذا كمل من منع نفسه من تناول ما أحل الله من غير عذر شرعي فهو خارج عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم. والعامل بغير السنة تدينا هو المبتدع بعينه

(فان قيل) فتارك المطلوبات الشرعية ندبا أو وجوبا هل يسمى مبتدعا أم لا؟ (فالجواب) أن التارك للمطلوبات على ضربين: (أحدهما) ان يتركها لغير التدين إما كسلا أو تضييما أو ما أشبه ذلك من الدواعي (١) ان اهل الاستانة لا ياكلون لحم الحمام، فهو يعيش ويفرخ في مساجدهم ويوتهم ولا يأكل احد منه شيئا، بل يتمرجون من ذلك وينكرونه. والظاهر ان عامتهم يعتقدون ان أكله حرام، أفلا يجب في هذه الحال على العلماء مقاومة هذه البدعة التركية بالقول والفعل

النفسية . فهذا الضرب راجع الى المخالفة للامر . فان كان في واجب فمحصية ، وان كان في ندب فليس بمحصية اذا كان الترك جزئيا ، وان كان كليا فمحصية حسما تبين في الأصول (والثاني) أن يتركها تدينا . فهذا الضرب من قبيل البدع حيث تدبّن بضد ما شرع الله . ومثاله اهل الإباحة القائلين بإسقاط التكليف اذا بلغ السالك عندهم المبلغ الذي حدّوه : فاذا قوله في الحد « طريقة مخترعة تضاهي الشرعية » يشمل البدعة التركيبية كما يشمل غيرها ، لان الطريقة الشرعية ايضا تنقسم الى ترك وغيره وسواء علينا قلنا إن الترك فعل أم قلنا انه نفي الفعل - على الطريقتين المذكورتين في أصول الفقه .

وكما يشمل الحدّ التركّ يشمل أيضا ضد ذلك ، وهو ثلاثة أقسام : قسم الاعتقاد ، وقسم القول ، وقسم الفعل . فالجميع اربعة اقسام . وبالجملة فكل ما يتعلق به الخطاب الشرعي يتعلق به الابتداع . اهـ

تقرير المطبوعات الجديدة^{*)}

كتاب الهدى الى دين المصطفى

الجزء الاول منه لمؤلفه ... النجفي في مدينة (سرمن رأى) بالمرق طبع بمطبعة المرغان طبعا نظيفا على ورق متوسط ص ٣٩٢ بقطم المنار ثمنه ٢٠ قرشا ويباع في مكتبة المنار بمصر

كثرت دعاة النصرانية في هذه البلاد كما كثروا في كل بلد دخله النفوذ الغربي ، ودخلوا القرى بدون اذن اهلها ، وجاسوا خلال الديار وائدين الفتنة والتفريق ، وقد كان المسلمون عامتهم وعلماؤهم لا يهتمون بما يبثه هؤلاء الدعاة بين المسلمين لسخافته وبداهة بطلانه ، وليس في هذه البلاد من اقله وزير آدم فيأتي هؤلاء الدعاة يحتمي منه في حظيرتهم ، ولا من ضاق صدره بتوحيد الله عز وجل فيجيبه هؤلاء

(*) كتب تقارظ هذا الجزء شقيقنا السيد صالح محاسن رضا